

يحتاج الذكاء الاصطناعي إلى حقوق الإنسان:
كيف أدى التركيز على الذكاء الاصطناعي الأخلاقي إلى الإخفاق
في تناول الخصوصية، والتمييز، وغيرها من الإشكالات.

كاتي ساسلو وفيليب لورينز - ترجمة: أحمد محمد بكر موسى

Saslow, K., & Lorenz, P. (2019). Artificial intelligence needs human rights: How the focus on ethical ai fails to address privacy, discrimination and other concerns. (September 30, 2019).



ملخص:

لقد كان الذكاء الاصطناعي محفزاً على الأتمتة والكفاءة من نواحٍ عديدة؛ ولكن كان له أيضاً عواقب ضارة، بما في ذلك: التحيز الخوارزمي غير المتوقع الذي يؤثر في المجتمعات المهمشة بالفعل، كما هو الحال مع خوارزمية التوظيف بالذكاء الاصطناعي الخاصة بأمazon التي أظهرت تحيزاً ضد النساء؛ كما تصبح المحاسبة والمسؤولية موضع شك إذا جرحت مركبة ذاتية القيادة أو قتلت، كما في حالة حوادث سيارات أوبر ذاتية القيادة؛ وحتى فكرة الديمقراطية تتعرض للهجوم؛ لأن التكنولوجيا تمكن الدول الاستبدادية والديمقراطية مثل الصين والولايات المتحدة من ممارسة المراقبة على نطاق غير مسبوق.

لم تمر المخاطر وكذلك الحاجة إلى شكل من أشكال القواعد الأساسية دون ملاحظة، وقد تطرقت الحكومات وشركات التكنولوجيا والاتحادات البحثية ومجموعات الدفاع إلى هذه القضية. في الواقع، كان هذا موضوع نقاش محلي ووطني وفوق وطني منذ عدة سنوات، كما يتضح من حظر برامج التعرف على الوجه في الأماكن العامة. ومع ذلك، فمشكلة تلك المناقشات هي هيمنة كيفية جعل الذكاء الاصطناعي "أخلاقية". وتناقش الشركات والدول وحتى المنظمات الدولية المبادئ الأخلاقية، مثل الذكاء الاصطناعي العادل أو المحاسب أو المسؤول أو الأمن في العديد من مجموعات الخبراء واللجان المخصصة، مثل مجموعة الخبراء رفيعي المستوى بشأن الذكاء الاصطناعي في المفوضية الأوروبية، والمجموعة المعنية بالذكاء الاصطناعي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو اللجنة المختارة للذكاء الاصطناعي في مجلس لوردات المملكة المتحدة.

وقد تبدو هذه مقارنةً متماسكة لمواجهة المخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي؛ ولكن لكي تكون هذه المقارنة مؤثرة فعلاً، ينبغي أن تستند هذه المناقشات إلى خطاب مركز وعملي. فنحن نجد المبادئ تُحدد بشكل مختلف تبعاً لأصحاب المصلحة، ليس هذا فحسب وإنما توجد اختلافات شديدة جداً حول كيفية تفسير المبادئ وما المتطلبات الضرورية لتحقيقها. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تهيمن الشركات الأمريكية والصينية على المناقشات الأخلاقية حول الذكاء الاصطناعي، وتعمل تلك الشركات على نشر فكرتها الخاصة عن الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، التي تتعارض في كثير من الحالات مع قيم الثقافات والأمم الأخرى. ولا يقتصر الأمر على أن لدى الدول المختلفة أفكاراً مختلفة حول أي من مبادئ "الأخلاق" يحتاج إلى الحماية؛ ولكن تلعب البلدان المختلفة أدواراً مختلفة بشكل صارخ في تطوير الذكاء الاصطناعي، وهناك مشكلة أخرى وهي عند مناقشة المبادئ التوجيهية الأخلاقية، غالباً ما تأتي الاقتراحات من شركات التكنولوجيا أنفسهم، بينما تُهمش أصوات المواطنين وحتى الحكومات.





والتنظيم الذاتي حول المبادئ الأخلاقية أضعف من أن يعالج الآثار المنتشرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتفتقر هذه المبادئ إلى الوضوح وقدرات التطبيق. وينبغي لنا التوقف عن تركيز الخطاب على المبادئ الأخلاقية، وبدلاً من ذلك نحول النقاش إلى حقوق الإنسان. وينبغي ألا يعد الرواد هم الذين يبتكرون تكرارات جديدة للمبادئ التوجيهية الأخلاقية؛ ولكن أولئك الذين يطورون التزامات قانونية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، تركز على منظور حقوق الإنسان وتُستمد منه.

وإحدى طرق القيام بذلك هي إعادة التأكيد على الطبيعة المتمركزة على الإنسان لتطوير الذكاء الاصطناعي ونشره، اللذين يتبعان معايير قابلة للتنفيذ في قانون حقوق الإنسان. والإطار القانوني لحقوق الإنسان قائمٌ منذ عقود وله دور فعال في مواجهة الدول والضغط عليها من أجل تغيير القوانين المحلية. فقد أشار نيلسون مانديلا إلى الواجبات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أثناء الكفاح من أجل إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ واتبعت المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية رو ضد ويد عام 1973 اتجاهًا عالميًا أوسع للاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة من خلال حماية الأفراد من التدخل الحكومي غير المبرر في الشؤون الخاصة، ومنح المرأة القدرة على المشاركة الكاملة والمتساوية في المجتمع؛ واعترُف في الآونة الأخيرة بالوصول المتاح للجميع إلى الإنترنت كحق إنساني ضروري ليس فقط من أجل حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وإنما له دور فعالٌ أيضًا في تعبئة السكان للمطالبة بالمساواة والعدالة والمساءلة من أجل تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. وتوضح هذه الأمثلة كيف طُبقت معايير حقوق الإنسان على مجموعة متنوعة من القواعد المحلية والدولية. ويظهر الطابع العملي لهذه المعايير وقابليتها للتنفيذ ملاءمتها تمامًا لتنظيم الطبيعة العابرة للحدود لتقنيات الذكاء الاصطناعي. ويجب فحص أنظمة الذكاء الاصطناعي عبر منظور حقوق الإنسان لتحليل الأضرار الحالية والمستقبلية التي يسببها أو يفاقمها الذكاء الاصطناعي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب أي ضرر.

انتشر تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر الحدود، وكانت له تأثيرات متنوعة على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتحتاج التكنولوجيا المعولة إلى التزامات دولية لتخفيف المشكلات المجتمعية التي تواجهها على نطاق متسارع وأوسع. ويجب على الشركات والدول السعي إلى تطوير تقنيات ذكاء اصطناعي تدعم حقوق الإنسان. ويمكن لتركز خطاب الذكاء الاصطناعي حول حقوق الإنسان بدلاً من مجرد الأخلاق أن يكون إحدى طرق توفير أساس قانوني أوضح لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة الوعي، وبناء إجماع، والتحليل الشامل لكيف ينتهك الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان في سياقات مختلفة، وتطوير سبل انتصاف قانونية فعالة. فتركيز الخطاب على حقوق الإنسان بدلاً من مجرد





المبادئ الأخلاقية يوفر مزيداً من تدابير المساءلة، ومزيداً من التزام الدول والجهات الخاصة، ويمكنه إعادة توجيه النقاش للاعتماد على مبادئ قانونية متسقة ومقبولة على نطاق واسع تطورت عبر عقود.

المحتويات:

مقدمة:

القسم الأول- تحليل المشكلة:

التداعيات الأخلاقية لتطوير الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص.

التداعيات الأخلاقية لكيفية استخدام الحكومات للذكاء الاصطناعي.

القسم الثاني- خطاب يركز على الذكاء الاصطناعي الأخلاقي.

القسم الثالث- الحاجة إلى ربط النقاش الأخلاقي بحقوق الإنسان:

يوفر إطار حقوق الإنسان الأساس القانوني.

يمكن للذكاء الاصطناعي البناء على السوابق القانونية للحقوق الرقمية.

تتطلب التقنيات المعولة التزامات دولية.

خاتمة.

مقدمة:

لقد بشر الذكاء الاصطناعي⁽¹⁾ بتثوير المهام اليومية وزيادة قدرة الصناعة وجمع بيانات المواطنين وفهمها من أجل الحوكمة الرشيدة وصنع سياسات تعتمد على البيانات، وأشياء أخرى كثيرة. ولقد سعى الأفراد والشركات والحكومات إلى تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي. وقد جذب صناعات السياسات في العديد من الاتجاهات، بما فيها تشجيع الصناعة المحلية على اللحاق بالركب والاستثمار في أبحاث الذكاء الاصطناعي وتطويره، وفي الوقت نفسه بحث الذكاء الاصطناعي الأخلاقي واستخدام هذا الذكاء في الخير. ونظراً للطبيعة السريعة لتطور الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة؛ فقد ثبت أن تحقيق كلا الهدفين معاً أمر صعب.

يبدو أن هناك تناقضاً بين الحوافز الاقتصادية لتطوير منتجات الذكاء الاصطناعي ووضعها سريعاً في السوق من ناحية، وتعزيز حماية المستهلك وضممان أن يأخذ المبتكرون وقتاً لتطوير منتجات معينة آمنة ومسؤولة ذات نتائج أخلاقية من ناحية أخرى. وتدرك الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة الآخرون هذه





المخاطر، وكان هناك خطاب متزايد حول التوجهات والمبادئ الأخلاقية للاسترشاد بها في تصميم الذكاء الاصطناعي واستخدامه؛ ولكن توجد فجوات ملحوظة في هذا الخطاب؛ فتستخدم الوثائق لغة عريضة وسامية تفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بما تعنيه عملياً. كما تفتقر تلك الوثائق إلى آليات المساءلة. بالإضافة إلى الخطاب الأخلاقي من خلال ترسيخه في الإطار القانوني لحقوق الإنسان هي طريقة لمطالبة الجهات الفاعلة بتحمل المسؤولية عن أي نتائج لمنتجات الذكاء الاصطناعي تنتهك حقوق الإنسان العالمية.

يبرز هذا البحث أولاً- كيف أن استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الخاص والعام يمكن أن يسبب نتائج لا أخلاقية، ثم يوضح كيف تغير الخطاب المحيط بالذكاء الاصطناعي بمرور الوقت. ومع إدراك أصحاب المصلحة للشواغل الأخلاقية، بدأوا بالانخراط أكثر في خطاب عزز التوجهات والمبادئ والقيم الأخلاقية التي من المفترض أن تشعر المستهلكين بأمان أكبر بشأن نشر الذكاء الاصطناعي. ويناقش القسم الأخير كيف أن ترسيخ مناقشة الأخلاقيات في الإطار القانوني لحقوق الإنسان الدولية هو إحدى وسائل معالجة أوجه قصور النقاش الأخلاقي، وجعل الخطاب الدولي أقوى وأوضح وأقدر على إدارة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

القسم الأول- تحليل المشكلة:

نحن نعيش في عالم ذي كميات متزايدة من البيانات. ومع الانتشار السريع للإنترنت والأجهزة المتصلة، ينتج المستخدمون باستمرار بيانات عبر التفاعل مع الخدمات الرقمية، وتجمع الأجهزة البيانات وتعالجها بشكل مستمر من خلال أجهزة الاستشعار. ومع نمو البيانات الضخمة جاء تطوير أدوات لتحليل تلك البيانات ومعالجتها. وأظهرت التطورات في تعلم الآلة والتعلم العميق وتقنيات الذكاء الاصطناعي الأخرى إمكانات هائلة لتحقيق مكاسب تتعلق بالكفاءة عبر الأتمتة والتحسينات في تحليل البيانات والاستدلال الإحصائي. وأدركت جهات القطاع الخاص سريعاً إمكان التنبؤ واتخاذ القرارات بشكل أفضل، ما غير نماذج الأعمال التجارية للمنتجات والخدمات التقليدية. واتبعت جهات القطاع العام المنطق نفسه وبدأت بتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي لجمع بيانات المواطنين وتحليلها لكي تقدم خدمات أفضل في الهيئات التي يغلب عليها نقص الموظفين والموارد العامة. وهناك ضجة عامة خلف الذكاء الاصطناعي وقدرته على مساعدة كلٍ من الشركات والحكومات. ولكن على كلا المستويين، تطلق وعود الذكاء الاصطناعي إمكانات خطيرة للتحيز والتمييز والضرر.

الآثار الأخلاقية لتطوير الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص





يمكن للذكاء الاصطناعي المنتشر في كل مكان في حياتنا اليومية - سواء في الأماكن العامة أم الخاصة - انتهاك حقوق الإنسان للمواطنين في جميع أنحاء العالم. وحجم هذه الانتهاكات وتأثيرها ليسا واضحين تمامًا. وبالإضافة إلى ذلك، اتبع تطوير الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص النموذج السريع السيئ الذي أشاعته فيسبوك: "تحرك بسرعة وحطم الأشياء". فهناك تناقض بين ديناميات سوق الذكاء الاصطناعي وتطوير منتجات تحترم الحقوق الأساسية للأفراد، مثل: الحق في الخصوصية والتحرر من التمييز وحرية التعبير وغيرها الكثير. وتفضل السوق الابتكار والسرعة، وقد تُهمل مميزات مثل الدقة والثقة. وقد بادر أصحاب المصلحة من مجموعات الدفاع والمؤسسات البحثية والأكاديميين والحكومات وحتى موظفي شركات التكنولوجيا الضخمة⁽²⁾ إلى الدعوة إلى تغيير هذا النموذج.

يمكن حدوث الذكاء الاصطناعي الضار نتيجة تصميم نظام بناءً على بيانات رديئة أو متحيزة أو تحيز خوارزمي أو نماذج غير واضحة. وفي حين قد تكون الأداة نتاجًا لنوايا حسنة، فقد يؤدي الافتقار إلى التبصر وتأثير التحليلات إلى انتشار تقنيات ضارة. فعلى سبيل المثال، عندما أدركت وكالات الائتمان أن الأشخاص ذوي الضمان الضئيل أو المعدوم يجدون صعوبة في الحصول على قروض، كان لدى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة⁽³⁾ فكرة تطوير أدوات لجمع مزيد من المعلومات حول موضوعات في وقت واحد، وتحليل هذه البيانات الضخمة باستخدام خوارزميات لمساعدة العملاء على الحصول على قروض بناءً على البيانات بخلاف الضمان القائم. وتأتي البيانات المتاحة في بعض الأحيان من وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر شخصية أخرى غالبًا ما تكون حساسة. وأدى استخدام نقاط بيانات أخرى إلى نتائج تمييزية؛ فمثلًا، يمكن استخدام بيانات غير مباشرة مثل المدرسة الثانوية التي التحق بها الشخص لاستنتاج الرمز البريدي، والذي غالبًا ما يُنتقد لكونه "مرتبطًا بخاصية تنبؤية تُستبعد من النموذج (العنصر مثلًا)"، وقد يؤدي في النهاية إلى ائتمان عنصري⁽⁴⁾. وعلى الرغم من أن الأمل كان تفادي التحيز البشري في الائتمان؛ إلا أن الاعتماد على الخوارزميات المتحيزة أو البيانات غير المباشرة له ضرره الخاص.

ويحدث أثر أخلاقي آخر لتطوير الذكاء الاصطناعي في القطاع الخاص عندما تطرح المنتجات وتباع قبل ضمان مستوى معين من الدقة أو الثقة. يمكن رؤية مثال على ذلك من خلال برنامج أمازون للتعرف على الوجه. فقد أحدث هذا البرنامج جدلاً⁽⁵⁾ بين مجموعات الدفاع عن الحريات المدنية؛ إذ اكتشف الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية أن البرنامج يطابق بشكل زائف وجوه الملونين (خصوصًا وجوه النساء وذوي البشرة الداكنة)⁽⁶⁾ بشكل غير متناسب مع الوجوه المسجلة في قاعدة بيانات صور المعتقلين⁽⁷⁾، ويسلط هذا البرنامج الضوء على ديناميكيات السوق الإشكالية التي تؤدي إلى نتائج غير أخلاقية؛ فنظرًا لأن أمازون قد





استثمرت بكثافة في هذا البرنامج، فإنها تنتظر عائداً من هذه الاستثمارات؛ وهذا يعني إمكانية دفع منتجات إلى السوق رغم دقتها المتدنية. ونظراً لأن المشتريين الرئيسيين لهذا البرنامج حالياً هم وكالات إنفاذ القانون ووكالات الهجرة في الولايات المتحدة فيمكن أن يؤدي هذا البرنامج إلى المزيد من انتهاكات الحقوق. ففي المجتمعات التي يتعرض فيها الملونون بالفعل لممارسات الشرطة الضارة (على سبيل المثال قرب الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك)؛ فإن التعرف الزائف من قبل هذا النظام يمكن أن يكلف الأفراد حريتهم وسبل عيشهم.

الآثار الأخلاقية لكيفية استخدام الحكومات للذكاء الاصطناعي:

وكذلك يمكن أن يؤدي استخدام الحكومات للذكاء الاصطناعي إلى نتائج ضارة؛ فقد يديم نشر القطاع العام للذكاء الاصطناعي تحيزات التكنولوجيا التي يطورها القطاع الخاص، لا سيما عندما لا يكون لدى العديد من الهيئات العامة الموارد الكافية أو تكون خاضعةً لقيود الميزانية وتتحول إلى الذكاء الاصطناعي لأتمتة عمليات محددة. ومن المفهوم رغبة الوكالات الحكومية في الاستفادة من مكاسب الكفاءة التي تحققها الأتمتة عبر وعود الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، تظهر هنا قضايا الدقة والنماذج المتحيزة كما تظهر في القطاع الخاص، فقد يزيد حصول الحكومة على تقنيات الذكاء الاصطناعي من الآثار الضارة التي تحدثها هذه التقنيات في المواطنين.

فقد انتقد المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللجوء مؤخراً بسبب استخدامه برنامجاً للتعرف على اللهجات لتحديد بلدان منشأ طالبي اللجوء في أثناء مراجعة طلبات اللجوء. ويأتي دافع استخدام هذا المكتب لتقنية التعرف على اللهجة من مخاوف معقولة؛ فغالبيتهم طالبي اللجوء لا يكون لديهم أوراق هوية⁽⁸⁾ عند وصولهم إلى ألمانيا، ولا يستطيع هذا المكتب الفيدرالي تشغيل عدد كافٍ من الموظفين، خاصة أولئك الذين لديهم مهارات لغوية معينة؛ لخدمة تدفق طالبي اللجوء؛ حتى في الحالات التي يكون فيها لدى طالبي اللجوء وثائق سفر صالحة، يمكن استخدام التعرف على اللهجة لتأكيد جوانب الطلب. ونظرياً، يمكن لأتمتة عملية مراجعة اللجوء باستخدام برنامج التعرف على اللهجة أن تفيد الموظفين والمهاجرين على حد سواء. وعملياً، كانت المشكلة هي دقة البرنامج وموثوقية بيانات التدريب⁽⁹⁾، وانتقد علماء اللغة والحاسب استخدام البرنامج قبل وضعه موضع الاختبار⁽¹⁰⁾، ومع ذلك، اعتباراً من أبريل 2018 استخدم البرنامج في عشرة آلاف حالة في ألمانيا وحدها⁽¹¹⁾ وعلى غرار استخدام وكالة الهجرة الأمريكية لتقنية التعرف على الوجه، فإن الاعتماد على برنامج للمساعدة على اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل كبير في سبل عيش⁽¹²⁾ المجتمعات المهمشة وحرياتها يمثل مخاطر كبيرة.





ويمكن أيضًا رؤية استخدام الحكومة لأدوات الذكاء الاصطناعي لاستغلال مكاسب الكفاءة في الصين؛ ولكن على نطاق مختلف تمامًا. فتستخدم الصين قدرات تعلم الآلة لتعزيز الرقابة على أقلية الإيغور وقمعها والسيطرة عليها⁽¹³⁾، وليس من غير المألوف أن تستدعي الشرطة الصينية مواطني هذه الأقلية العرقية إلى مركز الشرطة لإجراء مسح ضوئي 360 درجة لوجوههم، وأخذ عينات الدم والحمض النووي، وحتى إجبارهم على التحدث لدقيقة واحدة للحصول على عينة صوتية. وتعمل شركة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الصينية أي فلايتك بشكل وثيق مع وكالات إنفاذ القانون لتوفير تقنية الطباعة الصوتية⁽¹⁴⁾، وتشتبه هيومن رايتس ووتش في أن هذه الشركة تتعاون مع وزارة الأمن العام الصينية لتجربة نظام مراقبة يرصد المحادثات الهاتفية⁽¹⁵⁾. إن قدرات المراقبة الفائقة التي يوفرها تعلم الآلة للجهات الخاصة والحكومية هي مصدر قلق كبير لعصرنا.

بدأت مجموعات دفاع المجتمع المدني والأكاديميون والباحثون والجهات الفاعلة الخاصة والوكالات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء التدقيق في الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها منتجات الذكاء الاصطناعي إلى انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن ما الوسائل الفعالة لمعالجة تلك المشكلات؟ لقد رأينا حتى الآن تركيزًا متزايدًا على تطوير توجهات ومبادئ أخلاقية للذكاء الاصطناعي للحماية من الانتهاكات المحتملة.

القسم الثاني- خطاب يتمحور حول الذكاء الاصطناعي الأخلاقي:

كما هو الحال اليوم، فإن اللاعبين الأقوى في مجال الذكاء الاصطناعي هم جهات القطاع الخاص، فيأتي الابتكار من الشركات والمشاريع الكبيرة التي لديها أحدث الأجهزة والباحثون اللامعون والبيانات اللازمة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي القوية وتطويرها، سواء للتعرف على الصور وتصنيفها أو تلك التي تهزم أفضل البشر في ألعاب مثل غو أو بوكر⁽¹⁶⁾. وقد أصبحت شركات البيانات الضخمة في طليعة الذكاء الاصطناعي أسماء مشهورة جدًا: ما يسمى مجموعة GAFAM من الولايات المتحدة (جوجل، أمازون، فيس بوك، آبل، مايكروسفت)، وباديو وعلي بابا وتنسنت في الصين. ونظرًا لأن الفاعلين المهيمنين شركات - ليس فقط تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، ولكن جلبها إلى السوق وربما التأثير في مليارات المستخدمين - فمن المنطقي أن تكون حلول هذه المعضلة الأخلاقية مطلوبة على مستوى الشركات. وينبغي تغيير نموذج "الأسرع هو الأفضل" الذي يوجه الشركات في مجال ابتكار الذكاء الاصطناعي. وتدرك الحكومات والشركات هذه المخاطر؛ وبالتالي فهي تنخرط في حوار حول الأخلاق والذكاء الاصطناعي من المفترض أن يوجه الممارسات السليمة ويحرسها عندما يتعلق الأمر بتطوير الذكاء الاصطناعي ونشره.





تنشر المزيد من الشركات الخاصة في جميع أنحاء العالم أطراً ومبادئ وتوجهات أخلاقية. ووجد الباحثون في معمل الأخلاقيات والسياسات الصحية في المعهد الاتحادي للتكنولوجيا في زيورخ أنه قد صدرت منذ العام 2016 أربع وثمانون وثيقة تحتوي على مبادئ وتوجهات أخلاقية، أنتج معظمها جهات خاصة⁽¹⁷⁾، ومع ذلك فهذه التوجهات عادة ما تكون مبادئ عريضة بدون معاني محددة تعطى لمصطلحات مثل الشفافية والمساءلة وعدم الإضرار. فتضيف هذه التوجهات الأخلاقية إلى الوعي بشأن الآثار الأخلاقية للذكاء الاصطناعي؛ لكنها لا تجيب بنجاح على كيفية قيام الشركات بدورها في معالجة ذلك. كما أنها تفشل في إلقاء الضوء على كيفية مساءلة الشركات إذا كان سلوكها يتعارض مع توجهاتها. وعلى الرغم من إمكان رؤية هذه الظاهرة في جميع شركات التكنولوجيا الضخمة⁽¹⁸⁾؛ فإن المثال الأبرز حالياً هو مبادئ جوجل للذكاء الاصطناعي.

اجتذبت جوجل مؤخراً الكثير من الانتباه؛ إذ انتقدها موظفوها بسبب مجموعة متنوعة من الارتباطات، على سبيل المثال: العقود العسكرية، والتفاوتات الناجمة عن منتجات الذكاء الاصطناعي، وإمكانية مساعدة الأنظمة الاستبدادية. وفي ضوء المشاريع المثيرة للجدل مثل: مشروع مافن⁽¹⁹⁾، ومشروع دراغون فلاي⁽²⁰⁾، ومجلس الإدارة المثير للجدل والصراعات الداخلية الأخرى، استمر مجلس أخلاقيات الذكاء الاصطناعي الناشئ لجوجل أسبوعاً واحداً فقط قبل أن ينهار⁽²¹⁾، وفي أعقاب احتجاجات الموظفين وإضراباتهم، قالت جوجل إنها ستقوم بعمل أكثر شفافية في هذا المجال مستقبلاً. ومع ذلك يشير تقرير حديث صادر عن موقع إنترسيبت إلى أنه بدلاً من أن تكون جوجل طرفاً مباشراً في العقود الحكومية أو العسكرية أو المثيرة للجدل، فإنها تقدم الدعم المالي والتكنولوجي والهندسي للشركات الناشئة من خلال زرع رأس المال الاستثماري غرادينت فيتشرز. فبدلاً من إبرام جوجل للعقود مباشرة، فإن الشركات الناشئة المدعومة تكون هي الأطراف المتعاقدة التي تدخل في اتفاقيات مع سلطات إنفاذ القانون أو الجيش على سبيل المثال⁽²²⁾. وفي حين قد يكون هناك جهد كبير من عملاق التكنولوجيا لإظهار سلوك شفاف ومسؤول وأخلاقي من خلال نشر التوجهات الأخلاقية؛ إلا أن هذا لا يكفي.

وتتمسك جهات القطاع العام أيضاً بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي كوسيلة للمضي قدماً. وغالبا ما تتحدث مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن الحاجة إلى مقارنة إستراتيجية للذكاء الاصطناعي، والطريق الذي تتبعه بعضها يسعى أن يكون هو الرائد في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي. وطرحَت المفوضية الأوروبية مقارنة أوروبية للذكاء الاصطناعي في رسالة في ربيع عام 2018، تعبر عن الهدف الأوروبي المتمثل في "ريادة الطريق في تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه من أجل الخير ومن أجل الجميع، والبناء على قيمه ونقاط





قوته"⁽²³⁾. وللقيام بذلك، أنشأ الاتحاد الأوروبي فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي (AI HLEG) لاتخاذ الخطوات الأولى⁽²⁴⁾، وبالمثل دشنت جهات المجتمع المدني منظمات مراقبة وهيئات إبلاغ⁽²⁵⁾ لزيادة الوعي بالأضرار الأخلاقية المحتملة التي تسببها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وأنشأت المعاهد البحثية اتحادات أبحاث لجذب وجمع أفضل العقول لحل المشكلات المطروحة. وأعلنت أكاديمية بكين للذكاء الاصطناعي (مدعومة من وزارة العلوم الصينية) مبادئ بكين للذكاء الاصطناعي، وهي مدونة أخلاقيات مع مبادئ توجيهية للبحث والتطوير⁽²⁶⁾. ووضع هذا الإعلان الصين في المجموعة نفسها مثل: فرنسا وكندا والمملكة المتحدة، وهي دول طورت توجيهات أخلاقية وطنية. وتظهر مبادرات القطاع العام المتنوعة أن الأخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي يسيران جنبًا إلى جنب؛ لكن التركيز على الأخلاقيات يقيد الحوكمة الفعالة التي يمكنها ضمان ألا يستمر تصميم الذكاء الاصطناعي واستخدامه في إحداث ضرر لا مبرر له.

من المؤكد أن الخطاب الأخلاقي كان حتى الآن خطوة أولى مهمة لاكتساب الزخم، ولكن كان لها حدودها، ويظهر انتشار المبادرات والتوجيهات الأخلاقية أن الفاعلين يبدأون من الصفر مع كل إعادة. ولا يوجد اتفاق فعال بين اللاعبين الرئيسيين فيما يتعلق بكيفية تصميم ذكاء اصطناعي أخلاقي، أو دعمه من طرف المطورين والشركات، أو تطبيقه من طرف الجهات الحكومية. وإضافة إلى القليل من توافق الآراء داخل الأوضاع المحلية ذات الصلة، نادرًا ما يكون هناك اتفاق دولي حول أفضل طريقة لتنظيم تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة واستخدامها وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي من الممكن أن تكون ضارة، بالإضافة إلى أفضل الطرق لفرض لوائح على تقنية معولة وعابرة للحدود بطبيعتها. وعلاوة على ذلك، نادرًا ما توجد لغة مشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة أو المناطق أو القطاعات. وهذا هو السبب في وجوب أن يتجاوز الخطاب مرحلة "الأخلاق" وأن يترسخ الجدل في حقوق الإنسان. فلا يوجد نظام أخلاقي دولي، ولكن يوجد نظام حقوق إنسان دولي.

القسم الثالث- الحاجة إلى ربط النقاش الأخلاقي بحقوق الإنسان:

إن زيادة الوعي بالآثار الأخلاقية لهذه التقنيات هي مشاركة كبيرة بين جهات القطاعات العام والخاص والثالث، وهذه الجهود قيمة ومهمة؛ ولكن التركيز على الأخلاق له حدوده. وإحدى طرق استكمال النقاش الأخلاقي هو ترسيخه في حقوق الإنسان. وقد تكون التوجيهات والمبادئ الأخلاقية عبئًا إذا كان ما تعنيه بالضبط وكيفية تطبيقها غير واضحين. وفي حين تعد تلك التوجيهات والمبادئ خطوة في الاتجاه الصحيح؛ إلا أنها تفتقر إلى قدرات التنفيذ⁽²⁷⁾. فالأخلاق ورقة تين تؤدي إلى الإفلات من العقاب عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان الدولية. وينبغي ألا يعد الرواد هم أولئك الذين يتوصلون إلى أحدث الأطر الأخلاقية، وإنما





أولئك الذين يطورون التزامات ملموسة تتعلق بالذكاء الاصطناعي متجذرة في منظور حقوق الإنسان ومشتقة منه.

يوفر إطار حقوق الإنسان أساساً قانونياً واضحاً وواسع النطاق:

لقد أثبت إطار حقوق الإنسان ديمومةً ومرونةً وقدرةً على التطبيق على التحديات المعاصرة، ويمكن رؤية تطبيق حقوق الإنسان على التحديات الحديثة في حالة الحقوق الرقمية⁽²⁸⁾، أو الحقوق التي تسمح لنا بالوصول إلى الوسائط الرقمية واستخدامها وإنشائها ونشرها، والوصول إلى أجهزة الحاسب وشبكات الاتصالات واستخدامهما، وإملاء ما يشكل بيانات شخصية؛ وبالتالي الحق في الحفاظ على الخصوصية، ولا تحمي الحقوق الرقمية الخصوصية فقط، وإنما تشمل أيضاً حريات التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير⁽²⁹⁾ وبعد الرقمنة السريعة والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أدى إلى نتائج غير متوقعة بالنسبة لحقوق الأفراد وحياتهم، لم ينشأ نظام دولي جديد لدعم الحقوق الرقمية. وبدلاً من ذلك، أخذ محامو الحقوق الرقمية ومحامو حقوق الإنسان الاتفاقيات والمعاهدات القائمة وقالوا إنه ينبغي حماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وخارجها؛ ومع ذلك، فهذه معركة مستمرة، فلا يزال هناك الكثير ينبغي القيام به لتوضيح نطاق الحقوق الرقمية، ولضمان أن تكون الحقوق والحريات "سواء مورست بشكل شخصي، أو عبر تقنيات اليوم، أو عبر التقنيات التي ستخترع في المستقبل"⁽³⁰⁾ محمية بالقانون الدولي. وهذه الحماية مهمة أيضاً لتوجيه تطوير الذكاء الاصطناعي.

إن تطوير الذكاء الاصطناعي مع الالتزام بمعايير حقوق الإنسان ومساءلة هذا الذكاء لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد يعالج العديد من قيود الأخلاق. فبالنسبة لحقوق الإنسان، لدينا إجماع دولي يمكننا البناء عليه. وعلى الرغم من أن إطار حقوق الإنسان ليس عالمياً تماماً؛ إلا أنه أكثر الأطر القانونية الدولية انتشاراً؛ إذ تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁽³¹⁾ بالاتفاقيات والمعاهدات التي طُورت على مر عقود⁽³²⁾، فقانون حقوق الإنسان واضح، وله أساس قانوني وسوابق قانونية، وملزم دولياً. وهذه خصائص ثلاث تفيده بشكل كبير في تطوير الذكاء الاصطناعي، خاصة في السنوات الأخيرة حيث تسبب هذا الذكاء بشكل متزايد في المزيد من الأذى والأضرار التي لا يمكن إصلاحها.

وليس على الموقعين على الاتفاقيات التزامات دولية فحسب؛ وإنما اعتمد الكثير منهم هذه الاتفاقيات في الدساتير الداخلية⁽³³⁾ أيضاً. وتلتزم الدول بمجرد التصديق بدعم حقوق الأفراد وحياتهم للجميع من خلال تبني حقوق الإنسان في قانونها الداخلي، من خلال الحماية والاحترام والإعمال لحقوق الأفراد وحياتهم ضمن ولايتها القضائية، بما في ذلك الحماية من الضرر الذي قد تسببه أطراف ثالثة. وينبغي للدول التحقق





من شرعية تراكم قوة المؤسسات الخاصة المحلية⁽³⁴⁾، ومع ذلك فقد ثبتت صعوبة ذلك؛ فلأن شركات التكنولوجيا الكبيرة تبلور أنشطة محلية متعلقة بالذكاء الاصطناعي أكثر وأكثر كل عام؛ فإنها تزداد قوة سياسيًا ومجتمعيًا واقتصاديًا. ويجب خضوع هذه الشركات لمساءلة الدول⁽³⁵⁾ على الصعيدين المحلي والدولي. وعلاوة على ذلك، قد تسمح هذه التقنيات التي أنتجتها أطراف خاصة للدول بالحكم بطرق تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين. وبالمثل يجب مساءلة الدولة من طرف المجتمع الدولي. ونظرًا لأن حقوق الإنسان مقننة في القانون الدولي والمؤسسات الدولية؛ فيمكنها توفير إطارٍ للمحاسبة والمسؤولية في تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة لا تُنفذ بشكل فعال بما فيه الكفاية حاليًا عبر خطاب الأخلاقيات.

يمكن للذكاء الاصطناعي البناء على السوابق القانونية للحقوق الرقمية:

لدى الأمم المتحدة أطر وإجراءات مطبقة لحماية الحقوق والحريات الفردية للإنسان في جميع أنحاء العالم، ويمكن تطبيقها على الذكاء الاصطناعي على غرار القضايا الرقمية الأخرى. وتميل التقنيات الناشئة مثل تطبيقات تعلم الآلة إلى تهديد ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية (على سبيل المثال: التحكم أو التلاعب بمحتوى مواقع التواصل الاجتماعي الذي ينتهك حرية التعبير) المحمية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛ وإنما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضًا (على سبيل المثال: زيادة استخدام أدوات تقييم المخاطر عن طريق الذكاء الاصطناعي في جلسات الاستماع للإفراج قبل المحاكمة منتهكة الحق في عدم التمييز) المحمية بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽³⁶⁾، ومع زيادة الترابط العالمي، يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي الحضور في كل مكان بغض النظر عن الإقليم أو قطاع الاقتصاد. وقد يزيد التفاعل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في جوانب الحياة اليومية للفرد سواء بعلمه أم بدون علمه؛ وهذا يجعل من الصعب مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

تهديدات الذكاء الاصطناعي الموجهة لحقوق الإنسان كثيرة ومتنوعة، وتتضمن الأمثلة: التحيز الخوارزمي، والإعلان والاستهداف المدعوم بالذكاء الاصطناعي (انتهاك التحرر من التمييز)، واستخدام برمجيات التعرف على الوجه لتعزيز المراقبة، وتحويل المجتمعات المهمشة إلى بيانات، وتزايد البصمات الرقمية، ودمج البيانات وتوافر البيانات البيومترية (انتهاك الحق في الخصوصية⁽³⁷⁾)، والذكاء الاصطناعي لعمليات إزالة المحتوى، والسيطرة الممنهجة على المعلومات من طرف الجهات الحكومية (انتهاك حرية التعبير⁽³⁸⁾)، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات⁽³⁹⁾، وغيرها الكثير⁽⁴⁰⁾. وفي حين قد تكون هذه تحديات جديدة للحقوق والحريات الفردية، وفي حين قد يكون نطاق هذه الانتهاكات وتأثيرها أكبر بسبب تفشي تقنيات تعلم الآلة وسرعتها؛ إلا أنها لا تزال تكررًا لانتهاكات حقوق إنسان تقليدية. فلماذا لا نأخذ الإستراتيجية التي





يطبقها محامو الحقوق الرقيمة و نناضل من أجل حقوق الإنسان عبر الإنترنت و خارجه في حالة تقنيات الذكاء الاصطناعي كذلك؟

إذا خضعت تقنيات الذكاء الاصطناعي على الصعيد الدولي لفحص دقيق كاتهاكات لحقوق الإنسان، وليست مجرد ضارة أو لا أخلاقية، فسيكون هناك مزيد من آليات الإنفاذ يمكن من خلالها تحديد المبرمجين والجنات الرئيسيين. ويحتاج الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى الأطر الأخلاقية أو المسؤولية أو الجديرة بالثقة للتصميم والاستخدام إلى إطارٍ للتطوير والاستخدام يتوافق مع حقوق الإنسان. وينبغي لاختصاصي حقوق الإنسان العمل بالتنسيق مع التقنيين، وينبغي لمحمي حقوق الإنسان والدول والمؤسسات الدولية المزيد من التدقيق في تقنيات تعلم الآلة. ويجب كذلك إخضاع الصناعة وجهات القطاع الخاص المسؤولة عن تطوير تقنيات تعلم الآلة ونشرها ومعالجتها للمحاسبة طبقاً لهذا الإطار الدولي. وفي حين تعنى المبادئ التوجيهية لشركة ما بالشؤون الداخلية لهذه الشركة على وجه الخصوص، فإن المبادئ التوجيهية لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان⁽⁴¹⁾ هي أحد الأطر المتعلقة بحقوق الإنسان التي توجه النقاش حول كيفية انعقاد مسؤولية القطاع الخاص بموجب التزامات الدول ذات السيادة بحقوق الإنسان الدولية. وينص إطار الأمم المتحدة المعني بمحاسبة الجهات الخاصة عن انتهاكات حقوق الإنسان على أن الدول ليست مسؤولة مباشرة عن الانتهاكات التي تسببها جهات خاصة داخل أقاليمها؛ ولكنها تكون مسؤولة في حالة عدم اتخاذها كل ما في وسعها لمنع هذه الانتهاكات من قبل القطاع الخاص والمعاقبة عليها والانتصاف منها. وقد تكرر ذلك في تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية: يتناول التقرير الآثار المترتبة على الركائز الثلاث للمبادئ التوجيهية (الحماية والاحترام والانتصاف) فيما يتعلق بالتقنيات الناشئة، وشدد على أنه "ينبغي لكل من شركات التكنولوجيا التي تصمم منتجات جديدة والشركات التي تنشرها في أعمالها التجارية ممارسة العناية الواجبة والنظر في كيفية تأثير أعمالهم على حقوق الإنسان"⁽⁴²⁾.

التقنيات المعولمة تتطلب التزامات دولية:

يمكن لتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان في خطاب الذكاء الاصطناعي أن يؤدي كذلك إلى تعزيز التعاون الدولي، فالاعتماد على التنظيم المحلي⁽⁴³⁾ هو ببساطة مكافحة حرائق، فعلى سبيل المثال، في حين قد يكون حظر التعرف على الوجه في مدن بمفردها محاولة لإعادة تعريف شرعية انتشار الذكاء الاصطناعي، فذلك أضييق نطاقاً بكثير من التركيز على شراء برامج التعرف على الوجه من طرف الجهات الحكومية على مستوى العالم، وما حقوق الإنسان التي تنتهكها هذه البرامج، فما دامت المؤسسات الدولية موجودة فلماذا لا





نستغلها؟ ويجب على الدول محاسبة جهات القطاع الخاص لديها وتطبيق الذكاء الاصطناعي بطرق تحترم الالتزامات الدستورية محلياً، وكذلك الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان العالمية. ويمكن أن يؤدي وضع حقوق الإنسان الدولية في قلب النقاش إلى تشجيع التعاون الدولي وتوحيد جهود الدول والمناطق ذات التوجهات المتماثلة. وبالنسبة لأوروبا خصوصاً، فإن تكاتف الإقليم واستخدام هذه القوة الجماعية كوسيلة لمحاسبة الدول الأخرى أكثر أملاً من الوثوق في تشريعات محلية منفردة لتنفيذ هذه المحاسبة بمفردها، ويمكن لإعادة التركيز على إطار عالمي مثل حقوق الإنسان أن تكون قوة موحدة وتجمع الدول من الأقاليم كلها معاً لمحاسبة الجهات الفاعلة على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها.

إن ترسيخ خطاب الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان يفتح الباب للاستفادة من مؤسسات الأمم المتحدة. فمع الهيئات والمنظمات متعددة الأطراف والمعاهدات الإقليمية وغير ذلك، توجد فرص كبيرة للدول للاجتماع ورسم طريقٍ مشتركٍ للمضي قدماً. وتحتاج الدول إلى استخدام المحافل الدولية ليس فقط لزيادة الوعي بالآثار الواقعة على حقوق الإنسان من طرف الذكاء الاصطناعي دولياً، وإنما أيضاً لتضافر الجهود لمنع الانتهاكات وحماية المواطنين وتوفير سبل انتصاف قضائية أو غير قضائية فعالة للأفراد الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك سواء من طرف الدول أو جهات خاصة.

سيكون الانخراط على مستوى الأمم المتحدة - على سبيل المثال في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المنتدى الحكومي الوحيد للحوار حول حقوق الإنسان - خطوة أولى؛ حيث يطلق هذا المجلس بعثات تقصي حقائق، ويحقق في قضايا معينة، ولديه آلية مراجعة دورية لتركيز التحقيقات على بلدان متنوعة، وستكون هذه الأدوات مفيدة في زيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان التي تسببها تقنيات الذكاء الاصطناعي، والدعوة إلى مزيد من المحاسبة للجهات الحكومية والخاصة. ومع ذلك فقد واجه هذا المجلس نصيباً عادلاً من الانتقادات؛ فقد سحب ترامب الولايات المتحدة خارج المجلس في عام 2018؛ وما زالت الصين عضواً في المجلس رغم الدعوات الصاخبة من طرف المدافعين عن حقوق الإنسان لإخراجها، قائلين إنها تحاول دفع أجندة وطنية قائمة على مفهوم السيادة⁽⁴⁴⁾ بما يتعارض مع المجلس؛ وغيرها من الدول التي اتهمت بانتهاك حقوق الإنسان لا تزال أعضاءً في المجلس⁽⁴⁵⁾. وعلى الرغم من أن هذا المجلس هو الهيئة الأهم التي تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وتركز على حقوق الإنسان؛ إلا أنه توجد هيئات أخرى داخل الأمم المتحدة تعزز حقوق الإنسان وتحميها. فيمكن الاستفادة من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، وغيرها⁽⁴⁶⁾، من أجل صلاحية عقد الاجتماعات وزيادة الوعي والتعاون الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي مستقبلاً.





وفي حين يتعزز الزخم، كانت الجهود قليلة ومتباعدة، وليست منسقة وشاملة. وتحتاج الدول والشركات على حد سواء إلى تأكيد التزاماتها تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان وتبني الاتفاقيات الدولية القائمة لتجنب المزيد من الضرر واسع النطاق للحقوق والحريات الأساسية الناتج عن تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه، وينبغي قبول حقوق الإنسان كحد أدنى من المتطلبات؛ لأن هذا الحد الأدنى مؤشر واضح وملموس لكيفية استخدام حقوق الإنسان وتطبيقها على المشكلات المعاصرة⁽⁴⁷⁾، فالتوترات العالمية المحيطة بالتطوير السريع والتنافسي لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وكذلك تبني الذكاء الاصطناعي من أجل الوسائل الاستبدادية ضار للغاية بالأفراد وحقوقهم وحرياتهم. ومن المهم تعزيز التعاون الدولي بدلاً من المنافسة. وإحدى طرق تعزيز هذا التعاون هي تبني الاتفاقيات والإعلانات التي تلزم الدول بالتمسك بالإطار القانوني لحقوق الإنسان الدولية.

خاتمة:

يمكن لتمرکز خطاب الذكاء الاصطناعي حول حقوق الإنسان بدلاً من مجرد الأخلاق أن يكون إحدى طرق توفير أساس قانوني أوضح لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها؛ ومع ذلك، فهذا لا يعفيها من العمل الجاد المطلوب لتوضيح ما هي بالضبط الآثار الواقعة على حقوق الإنسان من طرف الذكاء الاصطناعي. ولأن تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة متنوعة للغاية من حيث السياق والتأثير؛ فإن كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان تظل بعيدة عن الوضوح. ونحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث لدراسات حالة معينة وسياقات محددة حول كيف يمكن للذكاء الاصطناعي احترام حقوق الإنسان.

سيكون الطريق أمامنا صعباً. فقد انتقدت الولايات المتحدة والصين، اللتان يمكن القول إنهما أكثر الجهات المهيمنة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المتنوعة على أرضيهما⁽⁴⁸⁾؛ وسيكون من العسير تحميل هذين المخترعين الرئيسيين مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك التي تسببها تقنيات الذكاء الاصطناعي أو تفاقمها. وهناك أيضاً مباحثات راکدة في جنيف، تحظر أي تنظيم فعال لأنظمة الأسلحة الذاتية القاتلة (LAWS) وما إذا كان يمكن إجراء أبحاث عليها واعتمادها وكيف يمكن ذلك. ورغم هذه التحديات؛ إلا أن التوقعات إيجابية. فهناك قدر متزايد من النشاط في المحافل الدولية، خاصة تلك المعنية بحقوق الإنسان. وقد بدأ العديد من أصحاب المصلحة في الانخراط في خطاب الذكاء الاصطناعي المرتکز على حقوق الإنسان وتعزيزه. وكانت الأمم المتحدة فعالة في الضغط من أجل تطبيق الإطار القانوني لحقوق الإنسان على تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره. ونشرت الجمعية العامة تقاريراً للمقرر الخاص ديفيد كاي حول حقوق وحريات محددة قد يهددها الذكاء الاصطناعي⁽⁴⁹⁾؛ وتقارير من





المفوض السامي لحقوق الإنسان لإبلاغ مجلس حقوق الإنسان بشأن تحديد وتوضيح المبادئ والمعايير وأفضل الممارسات لتعزيز الحق في الخصوصية في العصر الرقمي⁽⁵⁰⁾؛ ومشاريع قرارات تدعم حقوقاً معينة متأثرة بالذكاء الاصطناعي والعصر الرقمي⁽⁵¹⁾؛ وتقارير صادرة عن مجموعة عمل حول حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية، تركز على احترام التكنولوجيا والشركات لحقوق الإنسان⁽⁵²⁾. وبصفة الأمم المتحدة هي الهيئة الداعية لعقد اجتماعات إقرار اتفاقيات حقوق الإنسان ومعاهداتها وإعلاناتها، ينبغي استمرار آليات هذه الهيئة وإجراءاتها في دفع هذا الإطار القانوني ونقد الدول والشركات التي تتعاس عن تعزيز التزاماتها الدولية والدستورية وتسمح لتقنيات الذكاء الاصطناعي بانتهاك حقوق المواطنين.

ويأتي توقع واعد آخر من المجتمع المدني؛ فقد أصدرت منظمة المادة 19، وهي منظمة حقوق إنسان تعزز على وجه الخصوص الحق في حرية التعبير والمعلومات، تقارير عن الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على هذه الحرية. وفي أحد التقارير الصادرة في أبريل 2019 "حوكمة ذات أسنان: كيف يمكن لحقوق الإنسان تعزيز العدالة والمسؤولية والشفافية والمبادرات الأخلاقية بشأن الذكاء الاصطناعي"، قسمت هذه المنظمة التأثير المجتمعي للذكاء الاصطناعي إلى بعدين: المقارنة المعيارية والمقارنة التقنية. وبينما تتناول المقارنة المعيارية المبادرات والفجوات الأخلاقية، تتخذ المقارنة التقنية خطوة مطلوبة جداً. ويوضح التقرير كيف تعمل أوساط الباحثين والأكاديميين والعلماء على تهيئة أنظمة ذكاء اصطناعي عادلة ومسؤولة وشفافة. ويبين التقرير أن خطاب الذكاء الاصطناعي المتمركز حول حقوق الإنسان ينبغي ألا يوجد بين الأوساط القانونية أو علماء الأخلاق أو علماء الاجتماع فحسب؛ وإنما يمكنه أيضاً توجيه الأوساط العلمية والتقنيين والمهندسين وأن يكون جزءاً من المعايير المستقبلية لتطوير الذكاء الاصطناعي.

لا يسعى هذا البحث إلى القول إن خطاب الذكاء الاصطناعي المتمركز حول حقوق الإنسان ليس به قصور. فلا يزال المجتمع الدولي بحاجة إلى زيادة الوعي، وبناء إجماع، وتوضيح كيف ينتهك الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان بالضبط، وتطوير سبل انتصاف قانونية فعالة. ومع ذلك، فحتى مع أخذ هذا القصور في الاعتبار؛ فإن تركيز الخطاب على حقوق الإنسان بدلاً من مجرد المبادئ الأخلاقية يوفر مزيداً من تدابير المساءلة، ومزيداً من التزام الدول والجهات الخاصة، ويعتمد على مبادئ قانونية واضحة ومتسقة ومقبولة على نطاق واسع تطورت عبر الزمن. ويعد الوصول إلى فهم مشترك لكيف يحتاج الذكاء الاصطناعي لاحترام حقوق الإنسان إلى طريقٍ أكثر تماسكاً لزيادة التشجيع على تبني مبادئ قابلة للتطبيق على نطاق واسع، مقارنةً بالاستمرار في الانتشار الحالي لمبادئ أخلاقية غامضة. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة ليست مثالية؛ إلا





أنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها لضمان ألا يستمر تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي ونشرها في التعدي على الحقوق الأساسية للمواطنين في جميع أنحاء العالم.





1 يشير الذكاء الاصطناعي تقليدياً إلى السعي العلمي لتعليم الآلات التفكير مثل البشر. وغالباً ما يستخدم الذكاء الاصطناعي كمصطلح شامل يغطي العديد من التخصصات الفرعية. وتعلم الآلة هو أحد المجالات الفرعية الشائعة للذكاء الاصطناعي؛ حيث تتعلم الآلة من بيانات التدريب عن طريق استخلاص الأنماط والخصائص تلقائياً، وتقدر على الاستدلال بناءً على هذا الاستخلاص وتقديم بيانات جديدة. وعند الإشارة إلى الذكاء الاصطناعي في هذه الورقة؛ فإننا نتناول ببساطة النتائج والقرارات التي تتوصل إليها الأنظمة والبرامج من خلال تقنيات تعلم الآلة، التي يتفاعل معها المستهلكون والمواطنون يوميًا. وهناك مجالات فرعية مهمة أخرى خلاف تعلم الآلة. ومن أجل الحصول على لمحة تاريخية عن مساري الذكاء الاصطناعي المتباينين (رمزي مقابل اتصالي).

see: Dominique Cardon, Jean-Philippe Cointet, and Antoine Mazieres, "Neurons Spike Back: The invention of inductive machines and the artificial intelligence controversy", *Recherche* 2018/5 vol. 211, pp. 173-220, [https://](https://neurovenge.antonomase.fr/NeuronsSpikeBack.pdf)

neurovenge.antonomase.fr/NeuronsSpikeBack.pdf.

2 James Vincent, "Google employee who helped lead protests leaves company",

The Verge, 16 July 2019: <https://www.theverge.com/2019/7/16/20695964/googleprotest-leader-meredith-whittaker-leaves-company>.

3 For an overview of AI applications to Fintech in addition to credit underwriting,

see: Corbin Hudson, "Ten Applications of AI to Fintech", *Towards Data Science*,

28 November 2018, <https://towardsdatascience.com/ten-applications-of-ai-tofintech-22d626c2fdac>.

4 Aaron Klein, "Credit denial in the age of AI", *Brookings*, 11 April 2019, [https://](https://www.brookings.edu/research/credit-denial-in-the-age-of-ai/)

www.brookings.edu/research/credit-denial-in-the-age-of-ai/.

5 من المهم ملاحظة أن الجدل حول تقنية التعرف على الوجه اندلع لأسباب أخرى غير الدقة أو الثقة؛ أي الخلاف الأساس بين الحريات المدنية والمشتريات الحكومية وتطبيق تقنية التعرف على الوجه في الأماكن العامة.

6 James Vincent, "Gender and racial bias found in Amazon's facial recognition technology (again)", *The Verge*, 25 January 2019, <https://www.theverge.com/2019/1/25/18197137/amazon-rekognition-facial-recognition-bias-racegender>.

<https://www.theverge.com/2019/1/25/18197137/amazon-rekognition-facial-recognition-bias-racegender>.

7 Jacob Snow, "Amazon's Face Recognition Falsely Matched 28 Members of

Congress with Mugshots, American Civil Liberties Union, 26 July 2018, [https://](https://www.aclu.org/news/technology-and-innovation/amazon-face-recognition-falsely-matched-28-members-of-congress-with-mugshots)





www.aclu.org/blog/privacy-technology/surveillance-technologies/amazons-facerecognition-falsely-matched-28.

8 *Die Welt*, "Wie viele Flüchtlinge kommen ohne Papiere? Das BAMF weiß es nicht", 5 January 2017, <https://www.welt.de/politik/deutschland/article160902357/Wieviele-Fluechtlinge-kommen-ohne-Papiere-Das-BAMF-weiss-es-nicht.html> (in German).

9 في هذا السياق تحديداً، أصبحت موثوقية بيانات التدريب موضع شك، فمثلاً قد لا يتضمن إنشاء مجموعة بيانات من تسجيلات لأشخاص من مناطق معينة جميع اللهجات المحلية أو النبرات المنطوقة في تلك المنطقة.

10 Amar Toor, "Germany to use voice analysis software to help determine where refugees come from", *The Verge*, 17 March 2017, <https://www.theverge.com/2017/3/17/14956532/germany-refugee-voice-analysis-dialect-speechsoftware>.

11 Official answer of the German Government, "Einsatz von Spracherkennungssoftware durch das Bundesamt für Migration und Flüchtlinge", 16 April 2018, <http://dipbt.bundestag.de/dip21/btd/19/016/1901663.pdf> (in German).

12 في هذا السياق، قد تعني سبل العيش الفرق بين قبول طلب اللجوء أو رفضه.

13 Human Rights Watch, "How Mass Surveillance Works in Xinjiang, China: 'Reverse Engineering' Police App Reveals Profiling and Monitoring Strategies", 2 May 2019, <https://www.hrw.org/video-photos/interactive/2019/05/02/china-howmass-surveillance-works-xinjiang>.

14 Human Rights Watch, "China: Voice Biometric Collection Threatens Privacy", 22 October 2017, <https://www.hrw.org/news/2017/10/22/china-voice-biometriccollection-threatens-privacy>.

15 Isobel Cockerell, "Inside China's Massive Surveillance Operation", *Wired*, 9 May 2019, <https://www.wired.com/story/inside-chinas-massive-surveillanceoperation/>.

16 Noam Brown and Tuomas Sandholm, "Superhuman AI for multiplayer poker", *Science*, 30 August 2019, <https://science.sciencemag.org/content/early/2019/07/10/science.aay2400/tab-pdf>.

17 Anna Jobin, Marcello Lenca, and Effy Vayena, "Artificial Intelligence: the global





landscape of ethics guidelines”, Health Ethics & Policy Lab, ETH Zurich, 2019,

<https://arxiv.org/ftp/arxiv/papers/1906/1906.11668.pdf>.

18 على سبيل المثال تعد جوجل وأبل وفيسبوك وأمازون وميكروسوفت (بجانب العديد من جهات المجتمع المدني) أعضاء في الشراكة حول الذكاء الاصطناعي، وهو اتحاد يسعى إلى تشكيل أفضل الممارسات والحوار العام حول فوائد الذكاء الاصطناعي للمجتمع [./https://www.partnershiponai.org/partners](https://www.partnershiponai.org/partners)

19 Devin Coldewey, “Google’s new ‘AI principles’ forbid its use in weapons

and human rights violations”, *Tech Crunch*, 7 June 2018, [https://techcrunch.com/2018/06/07/googles-new-ai-principles-forbid-its-use-in-weapons-andhuman-](https://techcrunch.com/2018/06/07/googles-new-ai-principles-forbid-its-use-in-weapons-andhuman-rights-violations/?guccounter=2)

[rights-violations/?guccounter=2](https://techcrunch.com/2018/06/07/googles-new-ai-principles-forbid-its-use-in-weapons-andhuman-rights-violations/?guccounter=2).

20 See the open letter to Google from Article19, a human rights watchdog focusing

on the freedom of expression: Article 19, “Open letter: Response to Google on

Project Dragonfly, China and human rights”, 11 December 2018, [https://www.](https://www.article19.org/resources/open-letter-response-to-google-on-project-dragonflychina-and-human-rights/)

[article19.org/resources/open-letter-response-to-google-on-project-dragonflychina-and-human-rights/](https://www.article19.org/resources/open-letter-response-to-google-on-project-dragonflychina-and-human-rights/).

21 Kelsey Piper, “Exclusive: Google cancels AI ethics board in response to outcry”,

Vox, 4 April 2019, [https://www.vox.com/future-perfect/2019/4/4/18295933/](https://www.vox.com/future-perfect/2019/4/4/18295933/google-cancels-ai-ethics-board)

[google-cancels-ai-ethics-board](https://www.vox.com/future-perfect/2019/4/4/18295933/google-cancels-ai-ethics-board).

22 Lee Fang, “Google continues investments in military and police AI technology

through venture capital arm”, *The Intercept*, 23 July 2019, [https://theintercept.](https://theintercept.com/2019/07/23/google-ai-gradient-ventures/)

[com/2019/07/23/google-ai-gradient-ventures/](https://theintercept.com/2019/07/23/google-ai-gradient-ventures/).

23 European Commission, “Communication Artificial Intelligence for Europe”,

Communication, 25 April 2018, [https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/](https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/communication-artificial-intelligence-europe)

[news/communication-artificial-intelligence-europe](https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/communication-artificial-intelligence-europe).

24 See the HLEG’s “Ethics guidelines for trustworthy AI” from the spring of

2019: [https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/ethics](https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/ethics-guidelines-trustworthy-ai) [guidelines-trustworthy-ai](https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/news/ethics-guidelines-trustworthy-ai)

25 Some organizations include AI Now Institute, AI Ethics Lab, and more: Mia Dand,

“12 Organizations Saving Humanity from the Dark Side of AI”, *Data Driven Investor*,

27 September 2018, [https://medium.com/datadriveninvestor/12-organizations-saving-](https://medium.com/datadriveninvestor/12-organizations-saving-humanity-from-the-dark-side-of-ai-bce8c9da1ea5)

[humanity-from-the-dark-side-of-ai-bce8c9da1ea5](https://medium.com/datadriveninvestor/12-organizations-saving-humanity-from-the-dark-side-of-ai-bce8c9da1ea5).

26 Will Knight, “Why does Beijing suddenly care about AI ethics?”, *Technology*





Review, 31 May 2019, <https://www.technologyreview.com/s/613610/why-doeschina-suddenly-care-about-ai-ethics-and-privacy/>.

27 Article 19, "Governance with teeth: How human rights can strengthen FAT and ethics initiatives on artificial intelligence", April 2019, https://www.article19.org/wp-content/uploads/2019/04/Governance-with-teeth_A19_April_2019.pdf.

28 United Nations Human Rights Council, "The promotion, protection and enjoyment of human rights on the Internet", Resolution 20/8, 16 July 2012.

29 United Nations Human Rights Council, "Right to freedom of peaceful assembly and of association", Report of the Special Rapporteur, A/HRC/41/41, 17 May 2019.

30 Ibid.

31 Depending on the specific treaties states have ratified.

32 اجتمع قادة من جميع أنحاء العالم في منتصف القرن العشرين لصياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولقد ألهم هذا النص غير الملزم وأدى إلى العديد من اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان الملزمة، مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتوجد الآن عشر هيئات داخل الأمم المتحدة تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

33 إن كيفية دمج هذه الاتفاقيات في القانون المحلي هي وظيفة من وظائف دستور كل دولة على حدة.

34 UN Human Rights Council, "Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises on the seventh Forum on Business and Human Rights", A/HRC/41/49, May 2019.

35 حاولت الدولة الفرنسية، مثلاً، تحميل فيسبوك مسؤولية عجزه عن اتخاذ إجراءات صارمة ضد المحتوى الخطر. وفشل فيسبوك في تزويد الجهات الفرنسية المنظمة بالمعلومات الكافية حول خوارزمياته، وهذا "الافتقار إلى الشفافية... يبرر تدخل السلطات العامة".

See the full report from Angela Charlton and the Associated Press, "France threatens new rules on Facebook as Zuckerberg visits", 10 May 2019,

<https://www.pbs.org/newshour/economy/francethreatens-new-rules-on-facebook-as-zuckerberg-visits>.

36 Nani Jansen Reventlow, "Digital rights are *all* human rights, not just civil and political", *Medium*, Berkman Klein Center Collection, 27 February 2019, <https://medium.com/berkman-klein-center/digital-rights-are-all-human-rights-not-justcivil-and-political-daf1f1713f7a>.





37 Privacy International & Article 19, “Privacy and Freedom of Expression In the Age of Artificial Intelligence”, April 2018, <https://www.privacyinternational.org/sites/default/files/2018-04/Privacy%20and%20Freedom%20of%20Expression%20%20In%20the%20Age%20of%20Artificial%20Intelligence.pdf>.

38 Ibid.

39 UN Human Rights Council, “Rights to freedom of peaceful assembly and of associate”, Report, A/HRC/41/41, <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/141/02/PDF/G1914102.pdf?OpenElement>.

40 United Nations General Assembly, “Promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression”, 29 August 2018, <https://undocs.org/A/73/348>.

41 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, “Guiding Principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations ‘Protect, Respect and Remedy’ Framework”, 2011, https://www.ohchr.org/documents/publications/GuidingprinciplesBusinesshr_eN.pdf.

42 UN Human Rights Council, “Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises on the seventh Forum on Business and Human Rights”, A/HRC/41/49, May 2019.

43 See for example the San Francisco city ban on facial recognition technologies (see: Dave Lee, “San Francisco is first US city to ban facial recognition”, *BBC News*, 15 May 2019, <https://www.bbc.com/news/technology-48276660>), as well as other cities to follow in San Francisco’s footsteps (see: Rachel Metz, “Beyond San Francisco, more cities are saying no to facial recognition”, *CNN Business*, 17 July 2019, <https://edition.cnn.com/2019/07/17/tech/cities-ban-facial-recognition/index.html>).

44 Lindsay Maizland, “Is China Undermining Human Rights at the United Nations?”, *Council on Foreign Relations*, 9 July 2019, <https://www.cfr.org/in-brief/chinaundermining-human-rights-united-nations>.

45 Krishnadev Calamur, “The UN Human Rights Council Is a Deeply Flawed Body”, *The Atlantic*, 20 June 2018, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/06/us-un-human-rights/563276/>.

46 See a list of all UN bodies involved in human rights promotion and protection:





<https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/OtherUnitedNationsBodies.aspx>

47 Article 19, “Governance with teeth: How human rights can strengthen FAT and ethics initiatives on artificial intelligence”, April 2019, https://www.article19.org/wp-content/uploads/2019/04/Governance-with-teeth_A19_April_2019.pdf.

48 Human Rights Watch, “World Report 2019: China”, 2019, <https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/china-and-tibet>.

Human Rights Watch, “World Report 2019: United States”, 2019, <https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/united-states>.

49 See for instance the UN General Assembly, “Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression”, A/73/348, 29 August 2018, <https://undocs.org/A/73/348>.

50 See the UN General Assembly, “The right to privacy in the digital age: Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights”, A/HRC/39/29, 3 August 2018, <https://undocs.org/A/HRC/39/29>.

51 See also the UN General Assembly, “The right to privacy in the digital age”, revised draft resolution, A/C.3/73/L.49/Rev.1, 14 November 2018, <https://undocs.org/A/C.3/73/L.49/Rev.1>.

52 UN Human Rights Council, “Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises on the seventh Forum on Business and Human Rights”, A/HRC/41/49, May 2019.

